

بناء الأمن الجزائري: دراسة في تسويق تجربة المصالحة الوطنية لمكافحة الإرهاب

قادة بن عبد الله عائشة 202

الملخص:

تعتبر عملية بناء الأمن إحدى أهم الأهداف التي تسعى الدولة الوطنية إلى تحقيقها للحفاظ على أمنها الداخلي والتصدي لكل ما من شأنه تهديد أمن مؤسساتها وأفرادها على حدّ سواء وضمان مصلحتها الوطنية والإقليمية في ظل ما يشهده النظام الدولي من تحولات خاصة ما بعد الحرب الباردة وما أفرزته من معطيات جديدة.

فمطلب توفير الأمن هو مطلب أساسي ناضلت من أجله الشعوب لفترات طويلة بسبب الحروب والأزمات الداخلية التي كانت تعيشها، فتجربة المصالحة الوطنية الجزائرية لمكافحة الإرهاب وبعد مرور اثنتي عشرة سنة قد برهنت على نجاعة وصواب القرار الذي تم اتخاذه في تلك الفترة لمواجهة حالة الفوضى والأمن التي عاشها المجتمع الجزائري.

إن قرار المصالحة الوطنية القائم على أسس الحوار مع الآخر وقبول رأيه والإعتراف به لدليل على الرغبة نحو بناء دولة بمؤسساتها الوطنية قادرة على التصدي لكل ما من شأنه أن يهدد أمنها واستقرارها الداخلي. من هذا المنطلق تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى تسويق تجربتها للمصالحة الوطنية لمكافحة الإرهاب بين أطراف النزاع خاصة في منطقة الساحل والصحراء التي تعرف نزاعات إثنية - مالي خاصة - وصراعات على السلطة في ظل تزايد حدة التهديدات الأمنية غير التقليدية التي وجدت مرتعاً لها في تلك الدول التي أصبحت تعاني فشلاً مؤسساتياً وغير قادرة على مجابهة تلك التهديدات.

وتبحث هذه المقالة في إشكالية بناء الأمن الجزائري من خلال تفعيل تجربة المصالحة الوطنية وهي تجربة أثبتت نجاعتها في الجزائر ويسعى صانع القرار إلى تسويقها من أجل حل النزاعات بالطرق السلمية وخلق جو من الحوار والتفاهم والتمسك الاجتماعي من أجل الحفاظ على أسس الدولة الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الإرهاب، المصالحة الوطنية، الجزائر

Summary :

The security building process is one of the most important objectives that the national state seeks to achieve in order to preserve its internal security and to confront any threat to the security of its institutions and individuals and to ensure its national and regional interests.

The demand for security is a basic requirement for which peoples have struggled for long periods because of the wars and internal crises they experienced. The experience of the Algerian national reconciliation to combat terrorism twelve years later proved the effectiveness and correctness of the decision taken in that period to confront the chaos and insecurity experienced by Algerian society.

The decision of national reconciliation based on the basis of dialogue with the other and acceptance of its opinion and recognition of the desire to build a state with its national institutions able to address everything that would threaten its security and internal stability. Algerian diplomacy seeks to market its experience of national reconciliation to combat terrorism between the parties to the conflict, especially in the Sahel and Sahara region, which is known as ethnic-financial-private conflicts and power struggles, in light of the increasing non-traditional security threats found in those countries that have suffered Institutional failure and unable to cope with those threats.

This article examines the problem of building Algerian security by activating the experience of national reconciliation, an experiment that has proved effective in Algeria. The decision maker seeks to market it to resolve disputes peacefully and create an atmosphere of dialogue, understanding and social cohesion in order to preserve the foundations of the national state.

Keywords: Security, Terrorism, Marketing, National Reconciliation.

مقدمة:

تعيش الجزائر في بيئة إقليمية متوترة نتيجة لتزايد التهديدات الأمنية التي أصبحت تهديدات لاثمائية لا دولية تسعى إلى زعزعة أمن واستقرار دول المنطقة التي تعاني هي الأخرى من العديد من الأزمات التنموية والمؤسسية.

وتسعى الجزائر إلى توظيف جهودها الدبلوماسية من خلال توظيف آليات التفاوض والحوار وكذا عرض تجربتها الناجحة في مكافحة الإرهاب والتصدي له عن طريق توظيف استراتيجياتها العسكرية أو

حتى السياسية القانونية من خلال الاعتماد على جهود المصالحة الوطنية القائمة على أسس الحوار من أجل بناء دولة القانون.

1-توصيف البيئة الأمنية الجزائرية 1989

يرجع تاريخ الأزمة في الجزائر إلى تبني فكرة التعددية السياسية التي أقرها الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد" بالانتقال من نظام الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني التي ناضلت من أجل استقلال الجزائر) الذي امتد من الفترة 1962-1978 باعتباره القائد المحدد والموجه والمراقب لمختلف نشاطات الدولة، خاصة وأن الدولة كانت مُحكَمة لمُختلف النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽¹⁾. فتدري الأوضاع الاجتماعية قد دفع الآلاف من الجزائريين إلى المظاهرات احتجاجاً على هذه الأوضاع المزرية خاصة مع انهيار أسعار النفط سنة 1986⁽²⁾.

وقد أصدرت الحكومة دستوراً في 23 فيفري 1989 طوى صفحة الاحتكار السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني، وقد أجاز الدستور في المادة 40 منه على إنشاء "جمعيات ذات طابع سياسي" ونصّت هذه المادة على أنه "لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامته... ولا يمكن إنشاء الأحزاب السياسية على أساس الدين أو اللغة أو العرق أو الجنس أو على أساس نقابي أو إقليمي"⁽³⁾. لهذا تأسست العديد من الأحزاب والجمعيات لتعبّر عن حالة جديدة يعيشها النظام والمجتمع على حد سواء وتتماشى والظروف والمتغيرات الدولية التي ألقت بظلالها على دول المحيط نتيجة للعلاقات التشابكية بينهما.

فما مرّ به المجتمع الجزائري نتيجة انهيار أسعار البترول والأزمة الاقتصادية وتدري الأوضاع الاجتماعية فقد عرفت "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" كيف تستغل تلك الفجوة الموجودة بين النظام والشعب بسبب أزمة أكتوبر 1988 نتيجة لانهيار أسعار النفط وزيادة حدة البطالة. لهذا تميّزت الجبهة في تلك الفترة بـ⁽⁴⁾:

- الكفاءة العالية في التنظيم والتي شكلت أهم آلية للتواصل مع الجماهير .
- قدرة الحزب على تعبئة وتجنيد المناضلين.
- ترشح ذوي الكفاءة العلمية العالية، فأحسنوا استعمال الخطاب السياسي.
- استقطاب الجماهير من خلال المساجد بسيطرتها على 9 آلاف من مجموع المساجد في الجزائر .
- لهذا فازت الجبهة في الانتخابات الأولى بأغلبية المقاعد خاصة وأنها اعتبرت كقوة سياسية تجمع تحت لوائها قوى اجتماعية كبيرة، وعدد كبير من الجمعيات المختلفة حزبية، إنسانية، اجتماعية، دينية ونقابية والتي كانت تنشط بقوة في الفترة ما بين 1990-1992 والتي لعبت دوراً في نجاح الحزب في الانتخابات البلدية والولائية سنة 1990، وكذا فوزه في الدور الأول من الانتخابات التشريعية⁽⁵⁾.
- وبعد توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 عرف العنف المسلح نقلة نوعية جديدة حيث جرى تنشيط كل المجموعات التي كانت نائمة، واستطاعت الجماعة الإسلامية المسلحة تنظيم عملية استخدام

السلاح والمتفجرات ونجحت الحركة الإسلامية في بناء جيوش خاصة بها تمتلك السلاح فتتافس بالتالي الدولة في استخدام العنف وظهرت العديد من الجماعات المسلحة تحت غطاء ديني منها: الحركة الإسلامية المسلحة (MIA) الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) الحركة من أجل الدولة الإسلامية، الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) (6).

دخل النظام السياسي الجزائري في صراع دام أكثر من عشر سنوات مع الجماعات الإرهابية التي زعزت أمن واستقرار الدولة داخلياً، وانعكست حتى على المستوى الخارجي خاصة وأن المجتمع الدولي كان يعتبر أن ما يحدث في الجزائر هو تصفية حسابات لا غير.

فقد اعتمد الإرهاب على استراتيجية العنف غير القانوني أو التهديد به أو بأشكاله المختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب بُغية تحقيق أهداف سياسية مثل كسر روح المقاومة وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات (7)، وقد عرفه عالم السياسة "سونيل كلناني" بأنه: "إثارة الفرع تعتبر تكتيكاً، وسيلة عنف عشوائية... يتساوى احتمال استخدامها من قبل فرد مختل مع احتمال استخدامها من قبل دولة ما، لكن "الإرهاب" صورة متميزة للتعبير السياسي الحديث، تستهدف تهديد قدرة الدولة على ضمان أمن مواطنيها" (8).

2- بناء الأمن الجزائري: المصالحة الوطنية.

إن الأزمة التي عاشتها الجزائر جعلها تبحث عن مخارج وحلول لها بغرض تحقيق أمنها، فحسب "باري بوزان" Barry Buzan إن "الأمن هو السعي للتحرر من التهديد"، أو هو "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على استقلالية هويتها وانسجامها الوظيفي" (9). وقد ارتبط مفهوم الأمن بالدولة القومية منذ تاريخ إبرام معاهدة "واستقاليا 1648" حيث اعتمدت الدراسات آنذاك على الدولة كوحدة أساسية في العلاقات الدولية والفاعل الرئيس في النظام الدولي وقد وضع "والتر ليبمان" تعريفاً للأمن القومي حيث قال "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه" (10).

فما مرت به الجزائر جعلها أمام معضلة أمنية تتحد أساساً في بقائها واستمرارية مؤسساتها الوطنية، لهذا قد تبنت مقاربتين أساسيتين هما:

1- المقاربة العسكرية: أي استخدام منطق القوة العسكرية لضمان الأمن باعتبار أنها "تحتكر وسائل القمع والإكراه الشرعي" فجاءت مقاربتها هذه لتعبر عن توجه نحو استتباب الأمن الداخلي، خاض بمقتضاها الجيش الشعبي الوطني حربه ضد الجماعات الإرهابية من أجل الدفاع عن مقومات الدولة ضد كل ما يهدد أمنها واستقرارها عن طريق تقوية قدراته العسكرية وكذا مستوى التسليح ليمتاشى ونوع التهديد.

2- المقاربة القانونية السياسية: ذلك عن طريق إصدار قوانين بداية بقانون الرحمة 1995 ثم الوثام المدني 1999 وانتهاءً بالمصالحة الوطنية سنة 2005، وهي المبادرة التي لاقت ترحيباً في أوساط الشعب الذي يطمح إلى الخروج من الأزمة فهي غاية ينشدها الشعب الجزائري والمساهمة في مسيرة البناء الوطني في ظل احترام دستور البلاد وقوانينها من حقوق وواجبات⁽¹¹⁾.

فقد ورد في خطاب للرئيس السابق "اليمين زروال" بتاريخ 7 نوفمبر 1994 على ضرورة إيجاد حلّ سياسي للوضع الأمني في الجزائر، إذ جاء في مضمونه: "في الميدان السياسي اخترنا طريق الحوار كمسلك لمعالجة أوضاع البلاد الراهنة، وكقاعدة للممارسة السياسية، فالأزمة السياسية لا تحل إلا عن طريق الحوار ومشاركة القوى الوطنية بدون استثناء"⁽¹²⁾.

وتعني المصالحة الوطنية حسب "مارو" بأنها "إعادة توطين العلاقة الودية لدرجة تكفي لتحقيق الثقة رغم الإنقسام المبدئي" بينما ركّز "ليدراش" على المصالحة داخل المجتمع ووضع لها أربعة عناصر وهي⁽¹³⁾:

- الحقيقة وتعني التعبير المفتوح حول الماضي.
 - الرحمة وتعني العفو لبناء علاقة جديدة.
 - العدالة أي إعادة البناء الاجتماعي والتعويض.
 - السلام ويعني المستقبل المشترك والحياة الكريمة والأمن لكل الأطراف.
- تعتبر العقيدة الأمنية الجزائرية راسخة، فقد ناضل من أجلها لسنوات عديدة ضد المستعمر الفرنسي، فهي عقيدة كفاح شعب ثوري برهن على أن ما يؤخذ بالقوة لا تسترجع إلا بالقوة، وقد عانت الجزائر لعشر سنوات من ظاهرة الإرهاب الذي كان أن ينهي أسس الدولة الجزائرية.

3- تسويق تجربة المصالحة الوطنية في بعدها المغاربي والإفريقي (دراسة حالة: مالي)

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتؤكد حقيقة ما كانت تعاني منه الجزائر طيلة عشرية سوداء، مما أعطاهها شرعية دولية وأكثر مصداقية لمقاربتها، ففي خطاب لرئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" خلال المؤتمر العالمي لقمة الأمم المتحدة لعام 2005 دعا إلى ضرورة تبني إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب حيث قال أن: "المجموعة الدولية مدعوة أكثر من أي وقت مضى لأن تتصدى لأفة الإرهاب عبر إستراتيجية مكافحة شاملة متضامنة وفعالة"⁽¹⁴⁾.

فمحيط الجزائر الذي يعرف تزايداً في التهديدات اللاثلاثية والتي أصبحت تشكل تهديداً لأمنها واستقرارها الداخلي، تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى تسويق تجربتها في مكافحة الإرهاب كآلية للاستقرار والسلم وذلك عن طريق مقاربتها القانونية المبنية على المصالحة الوطنية وهي خلاصة التجربة التي كونتها عقب حربها ضد الإرهاب.

ويرتبط تحقيق الأمن بمدى فُترة الدولة على مُجابهة التهديدات، غير أنه في الحالة الماليّة تتغيّر الوضع أين أصبحت تصنف على أنها دولة فاشلة نظراً لانهيار مؤسساتها وزيادة مستوى الأزمات السياسية مع الزيادة في مستوى التهديدات الأمنية بحيث لم تستطع الدولة أن تجابه هذه التهديدات والتي أصبحت تؤثر على أمن واستقرار دول الجوار الجغرافي خاصة الجزائر .

فدول الجوار الجغرافي تواجه عدة إشكالات يتمثل أولها بوجود تجمعات سكانية افريقية غير متجانسة عرقياً وثقافياً، ضمت بعضها إلى بعض قسرياً في دولة واحدة مع وجود بقية مؤثرة لهذه الجماعات السكانية في دول مجاورة⁽¹⁵⁾ وأمامنا طرح جدي وهو مشكل "الطوارق" في منطقة الساحل والصحراء والذين أصبحوا مقسمين على خمس دول بتعداد سكاني 3.5 ملايين نسمة نسبة 85 % منهم يتواجدون في مالي والنيجر والبقية في الجزائر وليبيا⁽¹⁶⁾ حسب ما توضحه الخريطة التالية:



المصدر:

https://www.google.dz/search?dcr=0&biw=1366&bih=662&tbm=isch&sa=1&q=%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%82&oq=%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%82&gs_l=psy-ab..0l10.110896.112218.0.112476.7.7.0.0.0.184.798.0j5.5.0....0...1.1.64.psy-ab..2.5.796....0.vb857YZLByA#imgsrc=-mhSUKLtfp2VSM

فالنزاع في شمال مالي بدأ في إقليم "الأزواد" الذي يشكل ثلثي مساحة الأراضي الماليّة، وهو يتكوّن من ثلاثة ولايات (محافظة) وهي⁽¹⁷⁾:

- * ولاية تينبكتو (الولاية السادسة)
- * ولاية كاو (الولاية السابعة)
- * ولاية كيدال (الولاية الثامنة)

فعجزت الدولة المالية عن ضبط الأمن خاصة مع زيادة الصراعات الإثنية والعرقية والقبلية وهي تمثل السمة البارزة للدولة الفاشلة بالإضافة إلى عدم قدرتها على خلق التناغم والتناغم بين مختلف الإثنيات والعرقيات، ولا تستطيع السيطرة على حدودها مع تنامي العنف الإجرامي وهو ما يجعل العصابات الإجرامية تسيطر على شوارع المدن وتنتشر تجارة السلاح والمخدرات، وتصبح قوات الشرطة في حالة من العجز والفشل وتصبح الفوضى هي الطابع السائد في البلاد⁽¹⁸⁾. فمالي هي إحدى دول الساحل الإفريقي الذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلاً بين الصحراء الكبرى شمالاً ومنطقة السافانا جنوباً ويمتد غرباً من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجيريا، التشاد، السودان وحتى إثيوبيا شرقاً⁽¹⁹⁾.

وبمقتضى فلسفة الجوار الجغرافي ونظراً إلى أن الأزمات إن توفرت لها الشروط الملائمة فإنها تنفجر (نظرية كرات الثلج)، وبمنطق أن الجريمة المنظمة كتهديد أمني يعمل في إطار علاقات تشابكية ترابطية من أجل تحقيق أهداف معينة أولها زعزعة استقرار وأمن الدول الوطنية، فقد سعت الجزائر إلى البحث في الحلول القانونية التي من شأنها أن تكفل بقاء النظام المالي واستمراره من أجل ضمان أمنها الوطني.

من ناحية أخرى، تسعى الدولة الوطنية إلى إرساء قواعد النظام وتحقيق الأمن في خضم الصراعات والفتن الدينية والقومية، فـ "توماس هوبز" قد أكد على أن الدافع الأساسي وراء انخراط الناس في المجتمعات، أو ما عبر عنه بـ "العقد الإجتماعي" إنما كان الهدف منه البحث عن الأمن في مقابل تنازل هؤلاء الناس عن حرياتهم لسلطة مركزية مشتركة⁽²⁰⁾.

لهذا كثيراً ما تلجأ الدولة إلى توثيق سياساتها الوطنية من أجل ضمان أمنها داخلياً أو حتى التوجه نحو الخارج بغرض تأمين حدودها الوطنية من أي اعتداء عليها، لذا فإن صانع القرار الجزائري قد عمل بصورة كبيرة على إرساء سبل الحوار بين أطراف النزاع خارج حدوده الإقليمية وهو ما يعتبر نجاحاً كبيراً للدبلوماسية الجزائرية في إدارة نزاعات القارة الإفريقية.

فقد جاء مفهوم تسويق تجربة المصالحة الوطنية كحل استباقي لإحتواء الأزمة وإدارة الصراع قبل أن يتطور إلى حرب أهلية تتقاطع فيها المصالح المختلفة مما قد ينعكس سلباً على دول الجوار في ظل تنامي حركة الجماعات الإرهابية وكذا زيادة مستوى تجارة السلاح في المنطقة خاصة بعد انهيار نظام "معمر القذافي" في ليبيا.

فمفهوم التسويق هو مفهوم اقتصادي محض Marketing مقسمة إلى قسمين: Market والتي تعني السوق، و Ing والتي تعني الحركة والإمتداد، وهي تعني عملية اقتصادية بحثية تُعبّر عن العلاقة بين المنتج والمستهلك، وهو ذلك النشاط الذي أو مجموعة الأنشطة التي تستهدف تعظيم عدد المستجابين لتجربة ما بالمقارنة مع التجارب المنافسة الأخرى وفقاً للوسائل والإمكانات المتاحة، أو هو "فن التعريف بتجربة ما وتعميمها وفقاً للإمكانات والوسائل المتاحة وصولاً للتغيير المنشود"⁽²¹⁾.

من جهة أخرى يعتبر إدخال المفهوم إلى الجانب السياسي ظاهرة جديدة نسبياً، فهو "مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تعظيم وتنظيم عدد المؤيدين لمرشح سياسي، أو حزب معين، أو لبرنامج أو لفكرة" ويعرفه "هنري كريستيان شرودر" وآخرون بأنه: "إرضاء عدد كبير من الفاعلين السياسيين والإشتراك في الدعم المادي، والانخراط النشط انطلاقاً من برنامج حزب أو مرشح بإعمال جميع الوسائل الضرورية لبلوغ هدف محدد سلفاً لتطلعات الرأي العام"(22).

فمشاركة الجزائر في إدارة الصراع وحلّه في "مالي" أمر بالغ الأهمية نظراً للقوة الاقتصادية والسياسية التي تتمتع بها فضلاً عن جهودها لترسيخ مكانتها كدولة قائدة في جوارها خاصة وأن الدولة المالية تُعتبر الحلقة الأضعف في منطقة الساحل والأكثر عُرضة إلى زعزعة الاستقرار على يد الإسلام المُتطرف، خاصة مع زيادة حدة العنف المسلح بين حركات التمرد الانفصالية (الطوارق الأزواد) والحكومة(23).

فمنطق تأمين الحدود الجزائرية يرتفع بمدى قدرة الدولة وجاهزيتها من الناحية العسكرية في ظل جوار جغرافي متوتر، لهذا سارعت الجزائر إلى محاولة تطويق الصراع في "مالي" سواء من خلال عسكرة حدودها الجنوبية عن طريق نشر المزيد من القوات المسلحة وهو برنامج سطرته وزارة الدفاع بمقتضى "إدارة الحدود" عن طريق زيادة عدد نقاط التفتيش وطلعات المراقبة الجوية لتتبع حركة تجار المخدرات وتجار السلاح والإرهابيين الذين يمكن أن ينقلوا الصراع عبر مجموعة من المناطق(24).

من جهة أخرى وظف صانع القرار جهوده الدبلوماسية التي يشهد لها أنها دبلوماسية نشيطة من خلال تحقيق غايتها وفرض إرادتها عن طريق الأساليب والمهارات الدبلوماسية التي تركز إلى قوة فعلية(25). فالدبلوماسية تستعمل للدلالة على الفرد الذي يحسن السلوك بين الناس بلباقة ولئونة، والذي يستطيع أن يحل القضايا الشائكة ويخرج منها بحق وحكمة، وهي تختلف عن السياسة الخارجية التي عرفها "مارسل مارل" بأنها "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود"(26).

لهذا جاءت لقاءات التفاوض والوساطة في الجزائر لتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع (الحكومة والأزواد) ومواقفهم وكذا مطالب الطرفين(27). فقد صرح وزير الخارجية السابق "رمطان لعمامرة" بأنه يجب "التركيز على السلام والمصالحة وأيضاً تحسين ظروف المعيشة لسكان الإقليم والاستجابة لمتطلباتهم الموضوعية عن طريق تفعيل جهود التنمية والمساعدات الإنسانية والاستثمار وأيضاً فيما يخص إنشاء مؤسسات اقتصادية مُنتجة في هذه المناطق"(28)، كما ينص في المحور الخاص بالدفاع والأمن على تشكيل لجنة مشتركة بين الحكومة المالية وحركات الشمال من أجل بحث عملية نزع السلاح من الحركات العسكرية في المنطقة مباشرة بعد توقيع الاتفاق كما يتم إدماج عناصر الحركات العسكرية في صفوف الجيش أو يحولون إلى مناصب مدنية(29).

وقد رعت الجزائر سابقاً جهود التسوية والوساطة والتي توجت في الكثير من الأحيان باتفاقيات السلام من بينها(30):

- عقد قمة رابعة ضمن كل من الجزائر، مالي، النيجر وليبيا بمدينة "جانت" شهر سبتمبر 1990، أكدت فيه الدول المشاركة على عدم استعمال القوة لحل القضايا الناشئة عن مطالب الطوارق بتحسين ظروفهم الاجتماعية وتمكينهم السياسي، وتعهدت فيه على ضرورة تنمية المناطق الحدودية.
- تفعيل الندوة الساحلية الصحراوية تحت إطار الأمن والتنمية خلال شهر نوفمبر 1993 وجعلها مناسبة لتأكيد ضرورة التنسيق الأمني والاقتصادي لتعزيز النسيج الاجتماعي للمنطقة.
- عقد اتفاق تمرّاست للسلام بتاريخ 06 جانفي 1991.
- قيادة وساطة بين الفرقاء الماليين سنة 1992 توجت "باتفاقية باماكو" التي جاءت كمحاولة لاستدراك اخفاق اتفاق "تمرّاست" في وضع حد للحركات التمردية التوارقية.
- عقد اتفاق الجزائر للسلام بتاريخ 04 جويلية 2006 الذي نص على سحب الحكومة المالية لقواتها العسكرية المنتشرة بكثافة في مدن التوارق مثل: تيتراواتين، كيدال، تومبوكتو... والشروع في تنفيذ مشاريع اعمار في شمال البلاد لصالح السكان المحليين وإدماج التوارق في منظومة الحكم وهو ما كان بتعيين "إياد آغ قالي" في منصب القنصل العام لجمهورية مالي في المملكة العربية السعودية.
- واتخذت الجزائر برنامجاً يهدف إلى مكافحة التطرف والقضاء على الراديكالية تهدف من خلالها إلى جعل المجتمع بمنأى عن السيطرة والتضليل وهي تستند على الديمقراطية التشاركية وتكريس دولة القانون والعدالة الاجتماعية مع التأكيد على ضرورة العمل الثنائي، الجهوي والدولي يستند إلى المبادئ التالية⁽³¹⁾:
- إدراج مسألة الطرف العنيف والقضاء على الراديكالية في المشاورات السياسية مع مختلف الشركاء من أجل نشر الوعي بأهمية استئصال الشر من جذوره، والأکید على إقامة برامج فعالة غير البرامج الأمنية ومعاقبة الأشخاص المتورطين.
- التوعية من ظاهرة الخوف من الإسلام خاصة ما تعانيه الجالية الإسلامية في الدول الغربية.
- إدراج مسألة الطرف في جدول أعمال المنظمات الإقليمية والدولية.
- دعم كافة المبادرات والمؤتمرات الإقليمية والدولية التي تدرج في إطار الحوار بين الحضارات والمشاركة فيها.
- تطوير برامج التعاون بين المؤسسات الدينية العمومية والخاصة ونظيرتها في دول منطقة الساحل.
- تدعيم فكرة إنشاء جمعية علماء دول منطقة الساحل.
- التعاون مع منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج يهدف إلى مشاركة الجزائر لتجربتها في مكافحة الإرهاب بهدف محاربة هذه الظاهرة والتطرف العنيف.

الخاتمة:

إن الجزائر من خلال تصديرها لتجربتها في مكافحة الإرهاب عن طريق اعمال مبدأ المصالحة الوطنية خاصة في محيطها الذي يشهد توترات عديدة خاصة وأنها تقع على خطوط تماس معها وقد تنتقل إلى شأنها الداخلي، لدليل قاطع على الرغبة في إعطاء نفس جديد في الدبلوماسية الجزائرية التي خفقت في سنوات الستينيات.

فالوضع في دول الساحل قد أصبح مسرحاً لقوى كبرى تتنافس فيما بينها لإدارة مصالحها الحيوية، الأمر الذي يدفع بالدبلوماسية الجزائرية إلى بحثها عن دور مركزي ومحوري في معادلة المنطقة وأمنها الذي سينعكس على أمنها الوطني بالدرجة الأولى في ظل تزايد حدة التهديدات الأمنية.

هوامش الدراسة:

- (1) سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري: دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1989. الجزء الثاني، ط.2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص. 09.
- (2) ياسين بودهان، انتفاضة أكتوبر 1988...ربيع جزائري قبل الأوان، مركز الجزيرة للدراسات. في الموقع الإلكتروني: <http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>
- (3) رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارنيغي. العدد7، جانفي 2008، ص.02
- (4) خيلية أوريدة، الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية في الفترة 1992-2000. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010-2011، ص.107.
- (5) مرسى مشري، "المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله"، مداخلة أقيمت ضمن أعمال ملتقى: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات. جامعة شلف، 20 أوت 2008، ص.12.
- (6) بوشنافة شمسة وأدم قبي، "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000"، مجلة الباحث. العدد 03، 2004، ص.131
- (7) اليمين زرواطي، التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978-2008. لندن: مطبوعات إي-كتب، 2014، ص.10.
- (8) تشارلز تاوونزد، الإرهاب. تر: محمد سعد طنطاوي، ط.1، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014، ص.10.
- (9) عبد النور منصوري، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، 2009، ص.16.

- (10) جرایة الصادق، "تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. جامعة الوادي، العدد 8، جانفي 2014، ص.20.
- (11) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية. في الموقع الإلكتروني:
<http://www.presidence.dz/arabe/infos/actualite/archives/Reconciliation/Charte/charte.htm>
 تاريخ الدخول 17 أكتوبر 2017.
- (12) فاتن يونس محمد، "النشاط السياسي للجهة الإسلامية للإيقاظ في الجزائر 1992-1997"، مجلة كلية العلوم الإسلامية. المجلد السابع، العدد 1/14، 2013، ص.09.
- (13) المرجع نفسه، ص.69.
- (14) بن جديد عبد الحق، و باسط سميرة، "إستراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد الثامن، جانفي 2016، ص.41.
- (15) - الحافظ النوني، أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، المستقبل العربي. ص.60.
- (16) - د.ذ.ك، الطوارق و عيون الطوارق، في الموقع الإلكتروني:
<https://jubraniah.wordpress.com/2012/09/27/%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%82-%D9%88%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%87%D9%85%D8%8C/>
 تاريخ الدخول: 2017/10/20.
- (17) أكناته ولد النقره، الطوارق من الهوية إلى القضية. موريتانيا: طوب بريس الرباط، 2014، ص.29.
- (18) حافظ النوني، مرجع سبق ذكره، ص.63.
- (19) عادل زقاغ، و سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي: مقارنة سوسيو-سياسية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد 23، مارس 2016، ص.157.
- (20) صالح زباني، مرجع سبق ذكره، ص.287.
- (21) حازم محمد موسى الجنابي، إدارة التغيير : الإستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجا. ط.1، الأردن: دار الحامد، 2014، ص-ص.186-187.
- (22) عبد ربه عبد القادر العنزي، نظرية التسويق السياسي: المفاهيم والدلالات في المجال السياسي. رؤى إستراتيجية. جوان 2016، ص.57.
- (23) أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط. في الموقع الإلكتروني:
<http://carnegie-mec.org/2012/10/23/ar-pub-49765>
 تاريخ الدخول: 2017/10/19.
- (24) المرجع نفسه.

- (25) إياد علي العاشمي، العلاقات الدولية في ضوء التاريخ الحديث والمعاصر. ط.1، الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2013، ص.131.
- (26) المرجع نفسه، ص- ص.335-346.
- (27) توفيق هامل، تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات. في الموقع الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015531105449587939.html> تاريخ الدخول: 2017/10/17.
- (28) وزارة الشؤون الخارجية، "نكرى توقيع اتفاق المصالحة بمالي: انطلاقاً جديدة بنفس الروح لتجسيد متطلبات السلام والمصالحة"، في http://www.mae.gov.dz/news_article/4114.aspx تاريخ الدخول: 2017/10/19.
- (29) د.ذ.ك، مالي...الطوارق يوقعون بالأحرف الأولى على اتفاق سلام بالجزائر، في الموقع الإلكتروني: <https://www.aremnews.com/news/world/278630> ، تاريخ الدخول: 2017/10/20.
- (30) منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013، ص.ص.443-444.
- (31) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الخارجية، الجزائر والقضاء على الراديكالية: تجربة للتبادل. سبتمبر 2015، ص.28.